مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تضيق الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال الصيرفة الإلكترونية دراسة نظرية تحليلية
اسم الكاتب: م.م. نادية سامي خضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3136
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 22:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين م ٨٧ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٤٩-١٧٠]

تضيق الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال الصيرفة الإلكترونية دراسة نظرية تحليلية

نادية سامي خضر
مدرس مساعد-قسم علوم مالية ومصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل
nadiahther@yahoo.com

المستخلص

يعد التطور السريع لتقانة نظم المعلومات (Information System Technology) العامل الرئيس وراء تغيير أنماط العمل في المؤسسات المالية ولاسيما المصرفية منها، فالطلب المتزايد من قبل هذه المؤسسات وغيرها لنظم معلومات تمتاز بدرجة عالية من الاعتمادية والسرعة وتعدد الوظائف، دفع مزودي أو بائعي التكنولوجيا لتصميم أنواع عديدة من الحلول التقنية تتواءم مع العديد من المتطلبات العملية.

تأتي أهمية البحث من خلال توضيح مفهوم المصارف الإلكترونية ومميزاتها ومتطلباتها وتوضيح مخاطر استخدام تلك المصارف واتجاهات المصارف العالمية في حقل العمل المصرفي الالكتروني، ويهدف البحث إلى دراسة أسباب عدم انتشار الأعمال الإلكترونية ولاسيما ما يتعلق بالصيرفة الإلكترونية في الدول النامية وسبل معالجتها، وتكمن مشكلة البحث في اتساع الفجوة المعلوماتية بين دول العالم الصناعية والدول النامية، ولحل مشكلة البحث استند البحث على فرضية أساسية، وهي إن الإطلاع على اتجاهات المصارف العالمية في حقل العمل المصرفي الالكتروني يسهم بشكل فعال في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة وبين دول العالم الصناعية. اعتمد البحث على المنهج االوصفي من خلال ماتم استعراضه من كتب وأبحاث تناولت هذا الموضوع وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٧/٢ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/١١/٧

[١٥٠] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

البيانات والمعلومات المتوافرة، وزيادة في سرعة معالجتها ومراقبتها، الأمر الذي أدى إلى رفع درجة صعوبة العمل وتعقيده.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في اتساع الفجوة المعلوماتية بين دول العالم الصناعية والدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة، إذ إن هذه الفجوة تهدد بتهميش الدول غير المعلوماتية وإقصائها عن الاقتصاد العالمي القائم على المعلومات والمعرفة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال توضيح مفهوم المصارف الإلكترونية ومميزاتها ومتطلباتها وتوضيح مخاطر استخدام تلك المصارف واتجاهات المصارف العالمية في حقل العمل المصرفي الالكتروني.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أسباب عدم انتشار الأعمال الإلكترونية، ولاسيما فيما يتعلق بالصيرفة الإلكترونية في الدول النامية وسبل معالجتها.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية البحث من خلال المشكلة المؤشرة بالاتي:

١. إن توفير متطلبات المصارف الإلكترونية في الدول النامية من شأنه أن يسهم بشكل فعال في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الدول النامية وبين دول العالم الصناعية.
٢. إن قيام المصارف في الدول النامية بوضع إجراءات تتيح لها إدارة المخاطر المتعددة التي تصاحب العمليات المصرفية الإلكترونية وتقييمها والرقابة عليها ومتابعتها يسهم في تقليل الفجوة المعلوماتية بينها وبين الدول الصناعية.
٣. إن إطلاع الدول النامية على اتجاهات المصارف العالمية في حقل العمل المصرفي الالكتروني يسهم بشكل فاعل في تقليل الفجوة المعلوماتية بينها وبين دول العالم الصناعية.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي من خلال ماتم استعراضه من كتب وأبحاث تناولت هذا الموضوع.

خطة البحث

تضمن البحث أربعة مباحث:

المبحث الاول: مفهوم المصارف الإلكترونية متطلباتها ومميزاتها.

[١٥٢] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

المصرف قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال جهاز حاسوب شخصي (PC) موجود لديه، ويسمى بالمضيف (Host) أو من خلال استخدام أي مضيف آخر، وكل ذلك عن بعد ومن دون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري.

أما فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لزبائنه عبر الانترنت فتتمثل بالخدمات والمنتجات المقدمة لهم عبر الوسائل التقليدية، ومن هذه الخدمات والمنتجات:خدمة إدارة النقدية للشركات، والتحويل النقدي (مبالغ كبيرة أو صغيرة) وتقديم فواتير الزبائن ودفعها ، وطلب كشف حساب، والتقدم بطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية، وخدمات الاستثمار، والحصول على معلومات عن الخدمات المصرفية المقدمةفضلاً عن جميع الخدمات المصرفية المقدمة عبر الوسائل التقليدية، ومن الممكن أن يقوم المصرف بتقديم خدمة توصيل الانترنت لزبائنه، ويكون بذلك بمثابة الموصل لخدمة الانترنت.

وقد استخدمت تقانة نظم المعلومات (System Technology Information) سابقا لمعالجة الشيكات "معالجة مادية"، واستخدمتهاأيضاً لتشغيل الصراف الآلي (ATM Machines) "معالجة تشغيلية"،واستخدمتها أيضاً لإعداد تقارير نظم المعلومات الإدارية (Management Information Systems)، إلا أنه في الوقت الحاضر ومع تقدم تقنيات ونظم الحاسوب ووسائل وشبكات الاتصال والانترنت أصبح بمقدور المصارف استغلال تقانة نظم المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها عن بعد باستخدام الانترنت، إذاستخدمت سابقاً وسائل عديدة للاتصال بزبائنها عن بعد، فاستخدمتمثلاً كوابل التلفون والهاتف، إلا أنه ومع انتشار الانترنت أصبح بمقدور المصارف الاتصال بعدد أكبر بكثير من الزبائن عبر مناطق جغرافية مختلفة من العالم، ومن ثم فإن الانترنت ساعدت المصارف على كسر الحواجز الجغرافية والسياسية والتوسع في تقديم خدماتها ومنتجاتها، ومع التطور الذي تشهده الأسواق فإن الانترنت تعطي المصارف بعداً جديداً وفرصة لتغيير نمط الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للزبائن مستقبلا. (قاحوش، ٢٠٠١، ٣١-٣٤)

تقتصر صلاحية الدخول إلى المصارف الإلكترونيةعلى المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها المصارف، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة وسيلة لاتصال الزبائن بها بهدف:

١. إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها المصرف من دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة
٢. حصول الزبائن على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.
٣. طلب الزبائن تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

واستناداً إلى هذه الضوابط فإن المصارف التي تقوم بتقديم الخدمات الواردة بالنقطة الثالثة فقط تعد مصارف تقدم عمليات مصرفية إلكترونية تتطلب توافر سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها.

[١٥٤] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

اقتناص فرص التميّز، ويلاحظ الباحث ان المصارف العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد، إنها تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون المبرر الخشية على أموال المساهمين واجتياز المخاطر، وهو أمر مهم وضروري،لكنه ليس مانعًا من الريادية، وبالقدر نفسه لاتعني الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد وإعداد العدة،لكنها حتماً تتطلب السرعة في إنجاز ذلك.

رابعاً - التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية

والتفاعلية لاتكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تكون وليدة تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي.

خامساً - الرقابة التقييمية الحيادية

إن واحداً من عناصر النجاح هو الركون إلى القادرين على التقييم الموضوعي، ومن هذا أقامت غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فاعلية مواقعها وأدائها. ويتعين أن نحذر من مصيدة الركون إلى عدد زائري الموقع بوصفه مؤشراً على النجاح، إذ يسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع،لكنه ليس كذلك دائماً وان كان مؤشراً حقيقياً على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والترويجية. www.arablaw.org/Download/E-Banking.doc

مميزات المصارف الإلكترونية

يتميز نظام الصيرفة عبر الانترنت بعدة مزايا منها:

١. انخفاض تكلفة العمليات المصرفية في المدى الطويل

بما أن المصارف الإلكترونية لاتحتاج إلى فروع فعلية وعدد الموظفين يكون أقل بكثير من المصارف التقليدية فإن تكلفة العمليات المصرفية تكون منخفضة كثيرا في المدى الطويل، أي أنها تكون أقل حاجة للمصروفات الرأسمالية الكبيرة، ومن ثم يكون أمر دخول الصناعة المصرفية أسهل مما كانت عليه في ظل المصارف التقليدية،فضلاً عن أن إنخفاض عدد الموظفين يقلل من المصاريف التشغيلية، مما يمهد لاستغلال جزء من رأس المال لإغراض الإقراض والتسليف.

٢. سهولة المقارنة والتحليل

إن كل من المعلومات المصرفية والشخصية تكون محفوظة إلكترونياً ، لذلك فإن من السهولة إعداد جداول المقارنة والتحليل واستخراجها آلياً وبسرعة، كذلك يمكن إرسال المعلومات المطلوبة إلىالجهات الرقابية والإدارية الكترونياً في وقت قصير.

٣. تحقق خدمات أسرع

[١٥٦] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٩. يتيح فرصة للزبائن للقيام بعملية تحويل الأموال للداخل والخارج ودفع أثمان السلع وتحريك رأس المال وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية المختلفة.
١٠. يسمح للمصرف بالقيام بعمليات المقاصة بين حسابات الزبائن بطرائق الإلكترونية.

أما مشاكل العمليات المصرفية الإلكترونية، فتتمثل في:

١. المنافسة الشديدة بين المواقع ومشاكل الفيروسات الإلكترونية.
٢. الإفلاس التام في حالة الخطأ أو التعرف على خصوصيات الموقع من قبل المنافس. (سحنون، ٢٠٠٢، ٨)

مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية والمبادئ الاسترشادية لإدارتها

مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية

تصاحب العمليات المصرفية الإلكترونية مخاطر متعددة، وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام المصارف بوضع الإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة خلال مارس ١٩٩٨ ومايو ٢٠٠١ مبادئ لإدارة هذه المخاطر .
(www.cbe.org.eg/public/regulations%20of%20the%20**Electronic**%20Banking%20operations.doc)

ومن أنواع هذه المخاطر مايأتي:

١. مخاطر التشغيل operational risk

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل او أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل الزبائن وذلك على النحو الآتي :

أ. عدم التأمين الكافي للنظم System security

تنشأ هذه المخاطر عند اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها، ويتم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به، فيلزم ذلك توفير إجراءات لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

ب. عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة
Systems design, implementation, and maintenance

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطء الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين أو عدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم والحاجة إلى الاعتماد على مصادر خارج المصارف لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة outsourcing.

ج. إساءة الاستخدام من قبل الزبائن Customer misuse of services

[١٥٨] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

للإبلاغ. وينظر إلى الاحتياجات القائمة، في إطار قوانين وطنية واتفاقات دولية معينة سارية على الصفقات التجارية الدولية بالنسبة إلى الكتابات أو الوثائق أو التوقيعات اليدوية، على أنها تشكل عقبات رئيسة تعترض تطوير التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

وقد قامت دراسة تشريع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، التي جرت في إطار نظم التبادل الالكتروني للبيانات التجارية بتحديد الاحتياجات من الوثائق الكتابية والتوقيعات اليدوية، وكذلك شروط الإثبات القانونية، بوصفها العقبات الرئيسة التي تعترض استخدام تبادل البيانات إلكترونياً ، بيد أن مزيداً من العقبات القانونية الحادة ثارت أمام استخدام الكمبيوترات نتيجة اشتراط أن تكون الوثائق موقعة، أو أن تكون في شكل ورقي. وقد أُعد فعلاً القانون الإنموذجي على أساس التسليم بأن الشروط القانونية التي تشترط استخدام الوثائق الورقية التقليدية تشكل العقبة الرئيسة التي تعترض تطوير وسائل الإبلاغ الحديثة .(قاحوش، ٢٠٠٢، ٨-٩)

١. المخاطر الأخرى

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال حدوثها، فعلى سبيل المثال إن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالزبائن وامتداد نشاط فتح الائتمان إلى زبائن عبر الحدود يزيد من احتمالات إخفاق بعض الزبائن في سداد التزاماتهم .

(www.cbe.org.eg/public/regulations%20of%20the%20**Electronic**%20Banking%20operations.doc)

ويرى الباحث أنه لابد من الإشارة إلى التحديات الضريبية والجمركية للتجارة الإلكترونية، إذ إن هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع، لما تثيره قواعد محاسبتها والتعرف على حقائق الدخل المتأتي منها من تحديات ومشكلات، هذا إلى جانب حاجة مسائل الضريبة على التجارة الإلكترونية إلى تعاون وتنسيق إقليمي ودولي.

إن مشاكل تلك الضرائب والرسوم تعد إحدى التحديات أمام الفكر الضريبي التقليدي، كما أنها تثير الكثير من التساؤلات التي تدور حول المعاملة الضريبية التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية وكيفية خضوعها والأرباح الناتجة عنها للضرائب على الدخل والضرائب الكمركية إن الأمر خطير ويحتاج إلى دراسة متأنية وبحث دقيق، وبصفة مبدئية يقترح إنشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الآلي على مستوى مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الجمارك وربطها بشبكة بالإنترنت والتنسيق الكامل بين هذه المصالح لتبادل المعلومات فيما بينها وإلزام المصارف والمؤسسات المالية بضرورة إخطار هيئات الضرائب بالتحولات المالية التي تتم عن طريقها بين المشروعات سواء كان أطراف هذه التحويلات مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

وإلزام المصارف والمؤسسات المالية التي تتم عن طريقها التحويلات المالية بين المشروعات بأن تحجز نسبة معينة من هذه التحويلات تحت حساب الضريبة المستحقة وتوريدها إلى هيئة الضرائب خلال خمسة عشر يوم من تاريخ التحويل

[١٦٠] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

التـي كانـت تمارسـها مـن دون الشـبكة كمـزودات النقـد والاسـتعلام عـن الحسـابات وغيرهـا، وأيضـاً لا يمكـن أن نعـد ذلـك مـن قبيـل المصـارف الإلكترونيـة. وبعـض المصارف وجدت أن العمل على الشبكة ماهو إلا خدمة تضاف إلى خدماته ووحدة إضافية تضاف إلى وحداته الإدارية بذات البنية الفنية والتأهيلية والتسويقية والإدارية والقانونية القائمة، وهذاوان كان يمثل دخولاً إلى عوالم العمل البنكي الالكتروني فإنه يتناقض مع استراتيجياته التي ينبغي أن تنطلق من بيئة العمل الافتراضي وليس المادي ومن بيئة المعلومات وليس الموجودات.

إن الدراسات التحليلية التي أجريت على مواقع المصارف الإلكترونيةفضلاً عن الدراسات البحثية الصادرة عن مؤسسات الأبحاث المختلفة تظهر مايأتي:

() www.arablaw.org/Download/E-Banking.doc

١. غالبية مواقع المصارف على الانترنت مواقع تعريفية معلوماتية وليست مواقع خدمات مصرفية على الخط.
٢. هناك اتجاه دولي للتواجد على الانترنت لكن على وفق التقييم الاستراتيجي فإن مجرد الوجود على الانترنت ليس هو الغرض المطلوب بقدر ما هو مطلوب استثمار هذه البيئة في نشاط فعال وباقتدار.
٣. إن الكثير من مواقع الانترنت البحثية توفر مداخل شاملة لمواقع المصارف على الانترنت كافة وهذا يعني قدرة المستخدم على التحرك بين هذه المواقع بسهولة للوصول إلى أفضل عروض متاحة، من هنا فإن أهم استراتيجية في واقع المصارف على الانترنت هي إن يدرك القائمون عليها أن الكل يراك وما تظنه مميزاً قد يكون عادياً بالنسبة للغير.
٤. غالبية المواقع تقدم مواقع معرفية ومعلوماتية، لكن لن يمضي وقت قصير على تحولها إلى مواقع خدمية تقيم علاقات تفاعل مباشرة مع الزبون، إذ ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠ ارتفعت نسبة الاتجاه إلى المواقع التفاعلية ما يقارب ٨٠% وفقاً للدراسات.

أسباب عدم انتشار الأعمال الإلكترونية في الدول النامية وسبل معالجتها- نظرة مستقبلية

أسباب عدم انتشار الأعمال الإلكترونية في الدول النامية

قبل التعرف على أسباب عدم انتشار الأعمال الإلكترونية في الدول النامية يرى الباحث ضرورة التفرقة بين المصطلحات الاتية، وهي التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والمصرف الالكتروني، اذ يشيع لدى الكثيرين استخدام اصطلاح التجارة الإلكترونية Electronic-commerce رديفاً لإصطلاح الأعمال الإلكترونية Electronic-business غير أن هذا خطأ شائع لا يراعي الفرق بينهما، فالأعمال الإلكترونيةأوسع نطاقاً واشمل من التجارة الإلكترونية، وتقوم الأعمال الإلكترونية على فكرة أتمتة الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل، وتمتد سائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدماتية، ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون، إذ تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها، كما تمتد إلى أنماط

[١٦٢] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

وهذا دليل واضح على أن تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت يسهم في تخفيض النفقات وتعظيم الأرباح من خلال تقليص الأيدي العاملة ويقلل من الأخطاء المتوقعة.

www.arabiyat.com/forums/showthread.php?s=8.thread.php?s=8threadid=29818

خامساً -عدم توافر البنية التحتية الكافية للاتصالات، إن الانترنت هو اتحاد بين الحاسوب والهاتف، ومن دون توافر الخدمات الهاتفية الكافية لايمكن بأي شكل من الإشكال التوسع في استخدام الانترنت واستخدامه أداة من أدوات التسويق والأعمال الإلكترونية، والخدمات الهاتفية لا تزال محدودة في الكثير من الدول النامية.

سادساً -عدم وجود حوافز مغرية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الانترنت، ملاً لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق التقليدي أو التسوق عبر الانترنت في البلدان العربية.

سابعاً - عدم توافر الوعي الكافي، فلا تزال الدول النامية تعاني من عدم توافر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية، وما يمكن أن توفره من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الربحية أيضا.

ثامناً -عدم سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهل انتشار الأعمال، اذ ماتزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول النامية غير منسجمة مع متطلبات الأعمال (التجارة) الإلكترونية.

تاسعاً - المعوقات الاجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية، وهي معوقات كثيرة منها: اللغة وعدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الإلكترونية والخوف من فقدان مراكز القوة والسيطرة في المنظمات ومقاومة التغيير وغيرها.

وبما إن الدول العربية تعد من الدول النامية فلا بد من ذكر عدد رواد الانترنت من العالم العربي حيث إن ٩.١ مليون نسمة فقط من اصل ٢٨٠ مليون عربي يستعملون الانترنت وان استعمالهم له يتمركز على أمور ترفيهية أو الحصول على معلومات علمية أو ثقافية أو لاستخدام البريد الالكتروني لغرض المراسلة، وهذه الأرقام تشير إلى أن ٥% من مستخدمي الانترنت فقط يستفيدون من هذه الشبكة في التجارة الإلكترونية مع وجود عدد محدود من الدول العربية المتعاملة مع هذه التقانة المتطورة، لذا فان العالم الثالث يعد مقصراً في هذا النوع من التقانة التي أصبحت من سمات العصر ومواكبة لدول العالم المتقدم في هذه التقانة المتطورة، لأنها تعد منفذاً مهماً يجب استثماره والاستفادة منه لتطوير الوضع الاقتصادي لأي بلد يريد النهوض، وعلى الحكومات دعم هذا النوع من التجارة وإعطائها غطاءً تشريعياً وقانونياً ، اذ نجد أن الوطن العربي بتشريعاته لا يدعم عملية البيع والشراء عبر الانترنتفضلاً عن معدلات ضعف اللغة الإنجليزية التي تشكل لغة الانترنت،

[١٦٤] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

في ظل التطورات المتسارعة في الاقتصاد والتغيرات التي تعكسها متطلبات السوق المحلية والدولية توجد مجموعة من المرئيات المستقبلية المليئة بالتحديات امام القطاع المصرفي التي تستوجب من القائمين على هذا القطاع الاستعداد لها وبناء قواعد للإيفاء باحتياجات المرحلة المقبلة على وفق الرؤية المستقبلية وتحليل حساسية هذه المرحلة للنهوض بهذا القطاع والاستفادة من أخطاء الواقع وآلية العمل الحالية وتطوير البنية المصرفية، لأن المرحلة المقبلة بقدر ما تتيح الفرص فإنها مليئة بالتهديدات، فإن أحسن القائمون تحليل المرحلة المقبلة استطاعوا استغلال الفرص وتفادي التهديدات ويتضمن التحليل بوجه عام ما يأتي:

١. إن التعامل المصرفي عبر الانترنت يتطلب توافر جهاز حاسوب آلي وجميع ما يلزم الزبون للقيام بعملية اتصال، الأمر الذي يعني شراء أجهزة حاسوب آلي من المحلات التجارية المتخصصة، ومن ثم إنعاش اقتصاد البلد في مجال أجهزة الحاسوب الآلي، أما إذا كان زبون المصرف لا يملك القدرة المالية لشراء جهاز الحاسب الآلي، فانه يقوم بزيارة مقهى الإنترنت للدخول على حسابه في البنك أو للدخول على قواعد المعلومات التي يوفرها البنك في موقعه على شبكة الانترنت، مقابل مبلغ يحدده صاحب المقهى، هذه المبالغ المالية التي تحصدها مقاهي الانترنت تصب في مصلحة الاقتصاد المحلي.
٢. ضرورة امتلاك المصرف لبرامج جاهزة بدلاً من تطورها داخل المصرف، اذ لا يتطلب سعي المصارف إلى تطوير برامج حاسوب داخلية، بل يمكن الاعتماد على بيوت متخصصة في هذا المجال لتأمين احتياجاتها من تطبيقات البرامج لأغراض الأعمال الداخلية أو لإغراض توزيع الخدمات المصرفية. (ثويني وخلف، ٢٠٠٥، ١٩)
٣. تشخيص سلبيات استخدام التكنولوجيا المعاصرة لغرض معالجتها مع التأكد على دور التعليم المتواصل في هذا المجال وتفادي الأخطاء التي وقعت بها الدول المتقدمة. (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٤،٥٣)
٤. مدى القدرة على الاستثمار في تقنيات المعلومات وتطوير استخدام تقنية ونظم المعلومات والاتصالات التي تؤدي إلى تنويع المنتجات والخدمات ورفع مستواها وتحقيق النمو.
٥. الاستفادة من التجارب الدولية من خلال المقارنة بين استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المصارف والمؤسسات المالية المحلية وبين ماهو مطبق في الخارج بهدف اختيار ما يناسب منها للخصوصيات المحلية (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٤، ٥٣)
٦. إعادة هيكلية المصارف بالمعنى الواسع.
٧. إعادة النظر في المتطلبات القانونية والتشريعية للقطاع المصرفي.
٨. مدى الاستعداد لتطبيق المعايير الدولية بكفاية وملاءمة رأس المال والمقارنة بين التكلفة والمنفعة.

[١٦٦] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٦. التعامل مع البنوك عبر الانترنت يتطلب توافر جهاز حاسوب آلي وجميع ما يلزم الزبون للقيام بعملية اتصال، الأمر الذي يعني شراء أجهزة حاسوب إلي من المحلات التجارية المتخصصة، ومن ثم إنعاش اقتصاد البلد في مجال أجهزة الحاسوب الآلي، أما إذا كان زبون البنك لا يملك القدرة المالية لشراء جهاز الحاسب الآلي، فانه يقوم بزيارة مقهى الإنترنت للدخول على حسابه في البنك أو للدخول على قواعد المعلومات التي يوفرها البنك في موقعه على شبكة الانترنت، مقابل مبلغ يحدده صاحب المقهى، هذه المبالغ المالية التي تحصدها مقاهي الانترنت تصب من جديد في مصلحة الاقتصاد المحلي.
٧. إن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد، إنها تنتظر أداء الآخرين فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع اقتناص فرص التميّز.
٨. تعد شبكة الانترنت وسيطاً تفاعلياً لبيئة الأعمال بوجه عام، فمن وجهة نظر المستخدم الفرد، بيئة ملائمة لإنجاز العمليات المصرفية مثل تدقيق وفحص الحسابات الشخصية، دفع الفواتير، وتوفر على المستخدم مجهود الانتقال وتعبئة النماذج، وتسهم في التخلص من متطلبات التواجد في الفروع المصرفية ومجهود المقابلة مع الموظف،فضلاً عن توفر الخدمة المالية في كل وقت وفي أي مكان على مدى ٢٤ساعة يومياً . أما من وجهة نظر المنشأة فإنها وسيلة لتخفيض التكاليف التشغيلية، والتأسيسية للفروع ومن ثم زيادة الأرباح وخفض رسوم خدمة الزبائن على العمليات المختلفة وزيادة فوائد الإيداع وخفض فوائد الإقراض وابتكار برامج جديدة وتحفيز الخدمات وجذب الزبائن ودخول أسواق جديدة.
٩. إن مشاكل الضرائب والرسوم تعد احدى التحديات أمام الفكر الضريبي التقليدي، كما أنها تثير الكثير من التساؤلات التي تدور حول المعاملة الضريبية التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية وكيفية خضوعها والأرباح الناتجة عنها للضرائب على الدخل.

التوصيات

١. تأهيل المصارف مادياً وبشرياً وتقنياً والإطلاع على تجارب الدول المتقدمة فيما يخص التقنيات الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة والاستفادة منها .
٢. إقامة أنظمة معلوماتية متطورة تكون قادرة على ربط المصارف بفروعها وببعضها البعض وبإدارة الرقابة على النقد، وذلك بالعمل على تحقيق شبكات ربط رباعية الأبعاد، يربط فيها المصرف الأم بجميع فروعه والبعد الثاني يربط المصرف بالمصرف المركزي وبمراكز المقاصة والتسوية في أي بلد عربي يعمل فيه، والبعد الثالث يتحقق في الربط بين الشبكات المصرفية والمالية العربية جميعها، والبعد الرابع يتحقق فيه الربط بين الشبكات التي تربط المصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية العربية بشبكات الأسواق المالية الدولية.
٣. تطوير التشريعات القانونية القائمة حالياً لتواكب حلول التقنية المقترحة وضمان الالتزام بتطبيقها.

[١٦٨] كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ـــــــ

٥. نـادر الفـرد قـاحوش، العمـل المصـرفي عبـر الانترنيـت، الـدار العربيـة للعلـوم، مكتبـة الرائـد العلمية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ .
٦. نادر الفرد قاحوش، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، اربد، الاردن، جامعة اليرموك، ٢٢-٢٣ كانون الاول، ٢٠٠٢.
٧. ناشـورمحمد ناشـور، تكنولوجيـا المصـارف، ، بغـداد، مجلـة الرشـيد المصـرفي، العـدد الاول، ٢٠٠٠.

الإنترنت

1. www.arablaw.org/-Banking.htm
2. www.arablaw.org/Download/E-Banking.doc
3. www.cbe.org.eg/public/regulations%20of%20the%20**Electronic**%20Banking%20operations.doc
4. www.arabiyat.com/forums/showthread.php?s=8.thread.php?s=8threadid=29818
5. www.al-watan.com/data/20050907/index.asp?content=ecs4